

الشروق



عماد
عبداللطيف

مفارقة النزاهة الأكاديمية

آخر تحديث: الإثنين 1 يونيو 2020 - 8:50 م بتوقيت القاهرة

النزاهة عماد من أهم أعمدة مهنة التعليم والتعلم عمومًا. تتحقق النزاهة الأكاديمية بواسطة الحفاظ على قيم وسلوكيات مهنية رفيعة تشمل التجرد عن المصلحة والهوى والتحيز، والتمسك بالأمانة والشفافية وإعلاء المصلحة العامة والعدل والمساواة. عادة ما تضع كل المؤسسات العلمية مواثيق أخلاقية وقانونية هدفها الحفاظ على أعلى مستوى من مستويات النزاهة، ومراقبة أي انتهاكات لها، ومعاقبة مقترفيها.

ما أهمية النزاهة الأكاديمية؟ وما معاييرها؟
ترجع أهمية النزاهة إلى أنها الضمان الأساسي لحقوق الأفراد والمؤسسات؛ سواء أكانت هذه الحقوق متصلة بنسبة الأفكار والابتكارات إلى أصحابها ومكتشفيها، أو اتخاذ القرارات المؤسسية استنادًا إلى معايير شفاقة نزيهة تضع المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية، ومقاومة المحسوبية، والرشوة، والتحيزات العرقية أو الدينية، والهوى الشخصي، واللامبالاة، والخوف، من الطبيعي، إذن، أن نجد علاقة وثيقة بين قوة المؤسسات العلمية من ناحية ودرجة نزاهة العاملين بها والمسئولين عنها. وفي المقابل، فإن شيوع الفساد على المستوى الفردي والمؤسسي يؤدي إلى تقويض أي محاولة للنهوض بالعلم أو المؤسسات العلمية.

تتضمن النزاهة الأكاديمية معايير مشتركة بين جميع الفاعلين في المؤسسات العلمية مثل نسبة الأفكار والمعلومات إلى أصحابها بدقة، والامتناع عن الغش في الامتحانات والتكاليف. لكن هناك معايير أخرى خاصة، مثل وجوب التزام الأساتذة بتحقيق جميع أشكال العدل والمساواة بين طلابهم، وضمان تعامل أخلاقي نزيه مع قرنائهم، ومع المؤسسات التي تمول بحوثهم ومع الأشخاص أو الكائنات التي يجرون عليها بحوثهم. أما على مستوى إدارة المؤسسات الأكاديمية فتشمل النزاهة معايير العدالة والشفافية والمساواة، ومحاربة كل أشكال التحيز أو العنصرية أو التمييز بين الأساتذة والموظفين والعاملين، ومحاربة كل أشكال الفساد المالي والأكاديمي.

تتباين حظوظ الأفراد والمؤسسات في العالم العربي من النزاهة الأكاديمية. لكن المؤكد أن هناك أزمة نزاهة عميقة وشاملة في معظم المؤسسات العربية. وعلى الرغم من أن الحديث عن الفساد في هذه المؤسسات يكاد يكون زادًا يوميًا لأحداث العاملين فيها، فإن صورة الواقع الفعلي قد تكون أشد قتامة بكثير. وقد تعرفت منذ عدة سنوات على جزء من هذه الصورة القاتمة أثناء إعدادي تقريرًا شاملًا حول واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية في العالم العربي بطلب من إحدى المؤسسات العربية. وقد خلص التقرير حينها إلى أن غياب النزاهة يشكل تحديًا هائلًا أمام مستقبل المؤسسات البحثية. وأثق أن أي دراسة شاملة أمينة لحالة النزاهة في العالم العربي سوف تكون صادمة على نحو مروع. وأرجو أن يُتاح لفريق من الباحثين من مختلف البلدان العربية إعداد مثل هذه الدراسة، وفحص أشكال انتهاك النزاهة الأكاديمية على مستوى الأفراد والمؤسسات، وتوثيقها، وتحليل أسبابها حتى لا يقضى هذا السرطان المتغلغل على أي أمل في الإصلاح. وإن كنت أتشكك إلى حد كبير في إمكانية إنجاز مثل هذه الدراسة، لا لشيء إلا بسبب الثمن الباهظ الذي يدفعه من يتصدون لمقاومة انتهاك النزاهة وفضحها، نتيجة ما سوف أسميه «مفارقة النزاهة الأكاديمية».

مفارقة النزاهة الأكاديمية في العالم العربي

أعنى بمفارقة النزاهة الأكاديمية أن يتوجه العقاب إلى من يفضحون أو يقاومون انتهاكات النزاهة العلمية وليس إلى من يرتكبون هذه الانتهاكات. لا تؤدي مفارقة النزاهة الأكاديمية إلى الدفاع عن انتهاك القيم العلمية فحسب، بل يضمن حماية على منتهكيها، وتخويفاً للمتمسكين بالنزاهة، والمدافعين عنها. لا تكاد تخلو مؤسسة علمية من حالة أو أخرى من حالات الفساد الناتج عن انتهاك النزاهة. وما يميز مؤسسة عن أخرى هو درجة انتشار هذا الفساد، وطريقة تعاملها معه. فبعض المؤسسات تتخذ مواقف صارمة وحازمة ضد أي فساد، وتعاقب بصرامة مرتكبيه، في حين تغض مؤسسات أخرى الطرف عن الفساد مهما بلغت بشاعته، وتتعايش معه، بل في بعض الأحيان تشجع عليه. فلو أن مسئولاً ما أساء استعمال صلاحياته، وطبق معايير مزدوجة، مثل منح مكافآت ومزايا للموالين له، بدافع تحقيق مصلحة شخصية أو هوى أو تحيز أو خوف، وحرم المستحقين الفعليين منها بسبب مصالح شخصية مشابهة، فإننا سنجد، عادة، مواقف مختلفة بحسب درجة نزاهة المؤسسة التي يعمل بها. فكلما قاومت المؤسسة مثل هذه السلوكيات، وعاقبت مرتكبيها اقتربت من مؤشر النزاهة، وكلما غضت الطرف عنها، وتركت مرتكبيها دون مساءلة أو عقاب اقتربت من مؤشر الفساد. لكن الأمر ليس على هذه الدرجة من البساطة في العالم العربي؛ لأن الكشف عن الفساد لا يمر غالباً دون عقاب. ويصل الأمر إلى مداه حين تُعاقب المؤسسة من يكشف الفساد ويفضحه، وليس المفسدين أنفسهم، لنكون أمام تجسد شائع لمفارقة النزاهة الأكاديمية. وهى مفارقة غير منطقية، لكن يمكن تفسيرها.

تسعى بعض المؤسسات إلى الحيلولة دون فضح الفساد الأكاديمي؛ لأسباب كثيرة منها الخوف على سمعتها، أو الحرص على إبقاء الوضع الراهن، أو القلق من عواقب مواجهة الفاسدين، أو غيرها. ينتج عن هذا أن كثيراً من المؤسسات تختار التضحية بالعناصر «المزعجة» التي تقاوم الفساد، لصالح الإبقاء على الوضع الراهن، وتجنب أي فضائح أو شوشرة. ويُقاس نجاح المؤسسة في هذه الحالة بقدرتها على فرض «الصمت» على المشتغلين فيها، والقبول بالأمر الواقع. ومن ثم، يُفكر الأشخاص كثيراً في مقاومة أي انتهاك للنزاهة الأكاديمية، لأنهم يدركون أن العقاب قد يتوجه إليهم، بينما يُفلت المنتهكون بجرائمهم دون حساب.

لا يقتصر عقاب فاضحى الفساد الأكاديمي على المؤسسات فقط، بل يتجاوز ذلك إلى الأفراد أيضاً. ولعل المثال المروع على هذا هو تعدى الطلاب على المراقبين لأنهم لم يسمحوا لهم بالغش في الامتحان! وهذا المثال الشائع في بعض بلدان العالم العربي ليس إلا الوجه المكشوف لممارسات واسعة الانتشار لا تقل فجاجة، وإن كانت أكثر استتاراً؛ مثل التحرش بالأساتذة الذين يكتشفون السرقات العلمية، أو ينتقدون الكتابات التلقينية، أو التافهة، إلى حد أن «باحثين» عرب يسلطون بعض أقاربهم وتلامذتهم لمهاجمة كل من يفضح الممارسات الأكاديمية غير الأخلاقية التي يقومون بها، أو ينتقد هشاشة أعمالهم. ويكاد هؤلاء أن يتحولوا إلى عصابات، تجوب فضاءات التواصل الافتراضى بأسماء حقيقية حيثاً ووهمية حيثاً آخر لتمارس أشكالاً من ترويع كل ناقد للرداءة، أو فاضح للسرقات. ويمكن لحكايات من هذا النوع أن تصنع رواية كبيرة الحجم من روايات الجريمة، لا تخلو من إثارة، لكنها تولد بكل تأكيد شعوراً هائلاً بالحسرة والأسف.

تحتاج مفارقة النزاهة الأكاديمية إلى دراسات تفصيلية تفحص أسبابها، وتتبع مظاهرها، وتقتصر سبلاً لمواجهتها. لكن ما نحتاجه أكثر من ذلك هو إرادة الحرص عليها، ومقاومة منتهكيها. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون ضمان الحد الأدنى من الشفافية والمحاسبة.

هذا المحتوى مطبوع من موقع الشروق

Copyright © 2020 ShoroukNews. All rights reserved